جامعة حماة **التخطيط والتنمية الزراعية (عملي)**

كلية الزراعة **الجلسة العملية : 1**

السنة الرابعة (اقتصاد زراعي)

إعداد الخطة والدورة التخطيطية

أولاً – مراحل إعداد الخطة

في ضوء السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي بموجبها يتم تحديد الأهداف العامة، تبدأ عملية إعداد الخطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد عموماً التي بموجبها وفي إطارها وأثناء إعدادها تتم عملية وضع الخطط القطاعية والمؤسسية، بالإضافة إلى خطط الوحدات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم شروط عملية التخطيط هو اعتمادها على قاعدة إحصائية وبيانية واسعة، لغرض تحقيق الربط بين الأهداف العامة والمؤشرات والتصورات التي تمتلكها السلطات المركزية من الواقع الفعلي الذي ستنطلق منه العملية التخطيطية، وذلك في ظل ظروف الإمكانيات الواقعية المتاحة وقدرات تنميتها المحتملة، وبهذا يكتسب التخطيط أبرز سمة وهي الواقعية، حيث لا يمكن أن نتصور خطة اقتصادية ناجحة تقفز على الحدود الواقعية التي ستجري فيها عملية تنفيذها، وهذه الواقعية في إعداد الخطة تعني التعرف الحقيقي على إمكانيات تنفيذ الأهداف ووسائل نجاح تحقيقها، وتتكون **مراحل إعداد الخطة من :**

1- تكوين قاعدة البيانات والإحصاءات الأولية

وتبنى هذه القاعدة البيانية من المكوّنات الآتية :

أ- بيانات عن الموارد البشرية المتاحة والمحتملة من حيث هيكل السكان النوعي والعمري وتوزيعه البيئي وبيانات عن القوى العاملة وتوزيع العاملين على النشاطات الاقتصادية والهيكل التخصصي والمهني .

ب- بيانات عن الموارد المادية المتاحة والمحتملة من حيث الطاقات الإنتاجية ومستويات الإنتاج في كافة النشاطات الاقتصادية وحجم استغلالها .

ج- بيانات عن الموارد الطبيعية المتاحة وإمكانيات زيادة نموها ومستوى استغلالها .

2- وضع الأهداف الأولية

في ضوء جميع تلك البيانات والإحصاءات تحدد مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي الأهداف العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال التخطيط، ولا تكون هذه الأهداف العامة نهائية، بل مؤشرات تستدل بها النشاطات الاقتصادية في جميع المجالات والمستويات في استقراء إمكانيات تحقيقها، وتبدأ عملية الحوار بين القاعدة والقمة على جميع المستويات من خلال سلسلة من العلاقات نطلق عليها العلاقات الفنية بين المستويات التخطيطية (هيئة مركزية – القطاع – الوزارة – المؤسسة – المنشأة – الوحدة الإنتاجية)، وتكون المعلومات المتدفقة على شكل مؤشرات عامة وتوجيهات وقرارات من القمة إلى القاعدة ، وبيانات وإحصاءات ومقترحات من القاعدة إلى القمة .

يمثل معدل النمو الاقتصادي أهم الأهداف التي تسعى الخطة الاقتصادية إليه، ويُحدد معدل النمو الاقتصادي من قبل القيادة السياسية بشكل أولي، ولا يعني ذلك إلزام القطاعات الاقتصادية بعملية تحقيقه فوراً لكونه قد تم تحديده في ضوء القاعدة البيانية المتوفرة، بل يعني فتح باب الحوار والمناقشات النوعية للاستدلال على إمكانيات التنفيذ وعدم إحراج الواقع بأهداف قد تولد ارتدادات سلبية، مما يجبر القيادة السياسية على تعديل استراتيجيتها وحتى أحياناً التخلي عن أجزاء من ايديولوجيتها لثبات فشلها في الواقع، لذلك تحرص القيادات السياسية الواعية على مراعاة هذا الجانب .

3- ديمقراطية التخطيط

يُقصد بديمقراطية التخطيط إكسابه الطابع الجماهيري في إخضاع الأهداف التي يتضمنها إلى المناقشات العلنية انطلاقاً من مبدأ أن الجماهير هي مادة التنمية وهدفها، فتجرى عملية مناقشة الأهداف المطلوب تحقيق معدلات النمو من خلالها وآثارها المحتملة نتيجة الضرورات التي تقتضي إجراء تبدلات وتغيرات في مختلف مجالات الاقتصاد، وطبعاً يتم اشتراك الجماهير في عملية التخطيط من خلال الهيئات والمنظمات الشعبية والسياسية الممثلة للجماهير، وبعد الانتهاء من هذه المناقشات يتمكن مركز اتخاذ القرار من تحديد معدلات النمو المطلوبة التي تصبح فيما بعد أشبه بقرار تلتزم هيئة التخطيط المركزية في الدولة بوضعه في إطار تخطيطي أولي .

4- إعداد الإطار العام للخطة

يتولى المسؤولون عن التخطيط في هذه المرحلة إعداد الإطار الأولي العام للخطة الاقتصادية وتحديد معدلات النمو الاقتصادية وتحديد معدلات النمو القطاعية في ضوء المعدل العام للنمو على مستوى الاقتصاد

القومي، فلو كان مثلاً معدل النمو الاقتصادي الكلي المستهدف (6%) سنوياً، فإن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا إذا حقق القطاع الصناعي معدلاً قدره (7%)، والقطاع الزراعي (4%)، قطاع الإنشاء والتعمير (6%)، والقطاع الخدمي (8%) .... ، وهذا معناه أن هيئة التخطيط المركزي تقوم بتحديد وتوزيع معدلات النمو القطاعية من خلال دراسة إمكانيات كل قطاع المتاحة والمحتملة وقدراته في المساهمة بتحقيق معدل النمو الاقتصادي.

5- الحوار بين القاعدة والقمة على مستوى الوزارة في القطاع الواحد

تصاغ الأهداف القطاعية الخاصة بكل قطاع ووزارة من قبل هيئة التخطيط المركزية في إطار معدل النمو الاقتصادي الكلي المستهدف الذي يتم تجزئته إلى معدلات نمو قطاعية مختلفة لغرض تحقيقه، وترسل إلى الوزارات بصورة مؤشرات عامة وتوجيهات تقتضي وضع التفاصيل الفنية لإمكانيات تنفيذها، ومن هذه المرحلة تبدأ الوزارة ضمن هيكلها التنظيمي التسلسلي بمناقشة إمكانية التنفيذ مع وحداتها الإنتاجية المختلفة (وزارة – مؤسسة – منشأة – قسم)، وطبعاً يتم ذلك في ضوء التوجيهات المركزية الصادرة، ولا بد من تحديد فترة زمنية يتم خلالها الانتهاء من وضع التصورات التفصيلية. فتقوم الوزارة بمناقشة هذه المؤشرات والأهداف والتوجيهات مع المؤسسات، كذلك تقوم المؤسسات بمناقشتها مع منشآتها، ومن ثم تقوم المنشآت بتحديد تفاصيل إمكانيات التنفيذ من خلال مناقشة ذلك مع الأقسام والوحدات الإنتاجية التابعة لها .

وتُعد الوحدة الإنتاجية هي القاعدة الحقيقية لخلق أو زيادة الإنتاج ، لذلك لا بد من إشراك العاملين في هذه الوحدات وإطْلاعهم على هذه الأهداف والتوجيهات بدقة ووضوح فهم الذين سيصنعون هذه الأهداف بالإضافة إلى أهمية ذلك في تنفيذهم لتلك الأهداف فيما بعد .

تتم عملية إعادة آراء الوحدات الإنتاجية بعد تنسيقها وتوحيدها في كل مستوى من المستويات فعلى مستوى المنشأة تتم عملية تنسيق وتوحيد آراء ومقترحات الأقسام والوحدات الإنتاجية، وعلى مستوى المؤسسة يتم تنسيق وتوحيد آراء ومقترحات المنشآت التابعة لها، وعلى مستوى الوزارة تتم عملية الخروج بصيغة موحدة تأخذ بالاعتبار جميع الآراء والمقترحات الواردة من كل المؤسسات، ثم تقوم برفعها إلى هيئة التخطيط المركزية التي ستقوم بدورها بعرضها على لجانها الفنية الخاصة بكل قطاع .

6- إعداد الإطار التفصيلي للخطة

بعد أن تتجمع لدى هيئة التخطيط المركزي ردود ومقترحات الوزارات بشأن معدلات النمو القطاعية والخاصة بمعدل نمو الاقتصاد الكلي والمشروعات المقترحة، ويتم تنسيق ذلك من قبل اللجان الفنية القطاعية المتخصصة في هيئة التخطيط المركزي لغرض عرضها على مركز اتخاذ القرار الاقتصادي في الدولة من أجل

إقرارها، ويتضمن الإطار التفصيلي للخطة الأدوات الفنية لعملية تنفيذ الخطة التي تضع هذه الخطة في نماذج اقتصادية معينة وموازين دقيقة .

وفي الغالب لا تجري السلطات السياسية والاقتصادية في الدولة تغيرات جوهرية على الإطار التفصيلي للخطة، إنما يتجلى دورها في إعطاء التوجيهات والإرشادات التي تتعلق بضرورات وضع الخطة موضع التنفيذ استناداً إلى التصورات الدقيقة والآفاق الشاملة التي تمتلكها عن المجتمع وعلاقة الخطة بالعالم الخارجي وسياسات الدولة الخارجية .

المرجع

عبد الله، عقيل جاسم (1999) – المدخل إلى التخطيط الاقتصادي (منهج نظري وأساليب تخطيطه) . دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 301 صفحة . (اقتباس : 65 – ص 71)